



الغنزي:رفع 3852
درهما من النفائات
ووضع 404
ماصقات

6

لمواجهة ارتفاع أسعار البنزين

الطبيبائي يقترح علاوة وقود للكويتيين بقيمة 50 دينارا شهريا



د. وليد الطببائي

تقدم النائب د. وليد الطببائي باقتراح بقانون لمنح بدل علاوة وقود للكويتيين لمواجهة ارتفاع أسعار البنزين ونص الاقتراح على : المادة الأولى: منح زيادة بصورة علاوة وقود للكويتيين العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص وأصحاب المعاشات التقاعدية ومستحقي المساعدات العامة بواقع 50 دينارا شهريا. المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ احكام القانون.

وجاء في المذكرة الايضاحية : دعما للمواطنين وتخفيفا للضغط الذي يقع على معاشاتهم بسبب ارتفاع أسعار البنزين، وحتى لا يحدث هذا الارتفاع قفلا عليهم تم إعداد هذا القانون.

ونصت مادته الأولى على منح زيادة بصورة علاوة وقود للكويتيين العاملين في القطاع الحكومي والخاص وأصحاب المعاشات التقاعدية ومستحقي المساعدات العامة بواقع 50 دينارا شهريا.

كشريعة ربات البيوت وذوي الاحتياجات الخاصة

الصالح يسأل الحربي عن أسباب تأخر إعلان نتائج دراسة ضم شرائع جديدة لمشروع «عافية»



خليل الصالح

وجه النائب خليل الصالح سؤالاً برلمانياً إلى وزير الصحة دجمال الحربي حول الدراسة التي أعلنت وزارة الصحة عن إجرائها لضم فئات جديدة للاستفادة من مشروع التأمين الصحي للمتقاعدين «عافية».

وجاء في السؤال: منذ أشهر أعلنت وزارة الصحة عن دراسة تجريها لضم فئات جديدة للاستفادة من مشروع التأمين الصحي للمتقاعدين «عافية»، كشريحة ربات البيوت وذوي الاحتياجات الخاصة، وتأكيدا على أهمية المشروع وتوسيع نطاقه في ظل المقترحات النيابية المقدمة بضم هذه الشرائح إلى «عافية»، وانطلاقاً من الحرص الدائم على أهمية تطوير البيئة الصحية في البلاد.

و طلب الصالح إفادته وتزويده بالآتي:

– منح مشروع القانون الوزارة حق إضافة أي شرائح للاستفادة من «عافية» من خلال اللائحة التنفيذية للقانون، فما التعديلات التي تنوي الوزارة إجراءها على اللاحة؟ ومتى سيتم إنجازها؟ وهل هناك مسودة أولية بتلك التعديلات؟ مع تزويدي بها إن وجدت.

ما الشرائح أو الفئات التي تدرس الوزارة انضمامها إلى مشروع عافية؟

– هل هناك موعد محدد لانتهاء الدراسة المذكورة؟ وما النتائج الأولية التي انتهت إليها؟ وهل ضم هذه الفئات بحاجة إلى كل هذا الوقت لاتخاذ القرار؟ وما أسباب تأخير الإعلان عن نتائج الدراسة؟

– هل هناك معوقات إدارية أو قانونية لدى الوزارة أدت إلى عدم انضمام هذه الشرائح لمشروع عافية؟ وما هي إن وجدت؟

– ما الشروط المطلوبة لضم الشرائح لمشروع عافية استناداً إلى قرارات أو لوائح الوزارة؟ وما سبب تأخير انضمام هذه الشرائح حتى الآن؟ وهل تنوي الوزارة تقديم تعديلات تشريعية على القانون؟

– ما الأسس والمعايير التي يتم من خلالها إقرار ضم شرائح جديدة في مشروع عافية؟ وهل للوزارة خطة لتوسيع نطاق الاستفادة من المشروع؟ يرجى تزويدي بها إن وجدت.

توفير عمالة لتقديم الضيافة في المجلس بربع
مليون دينار

مجلس الأمة ينفذ مشروع البيئة الافتراضية بقيمة 110 آلاف دينار لمدة 4 أشهر

ربيع سكر

وافقت لجنة المناقصات بمجلس الأمة في اجتماعها الأخير وبإجماع الأعضاء الحاضرين بترسية مناقصة توفير العمالة الخاصة لتقديم الضيافة في مبنى مجلس الأمة ولحقاته ومرافقه على العرض المقدم من مجموعة أنصار الخليج للتجارة العامة والمقاولات أقل الأسعار والمطابق للشروط والمواصفات المطلوبة بقيمة – / 218.400 مدة سنتين.

وافقت اللجنة على ترسية مناقصة مشروع البيئة الافتراضية والنسخ الاحتياطية وتطوير خطة الطوارئ لمجلس الأمة على العرض المقدم من مجموعة أنصار الخليج للتجارة العامة والمقاولات أقل الأسعار والتكليف وعرضها 1.677.733 و 1.587.168.

وفوزان للتبريد وتكييف الهواء وعرضها 1.935.000 وشركة كاظمة للمشاريع الهندسية ب 1.950.000 وشركة الخليج الهندسية ب 2.284.800 وكبي سي سي للهندسة والمقاولات ب 2.925.000 والمتحدة الأولى للمقاولات الكهربائية والميكانيكية ب 5.390.000.

ومن المتوقع الترسية على عرض أقل الأسعار وهو عرض شركة مجموعة أنصار الخليج الدولية وقيمتها 1.587.168.

«التشريعية» تناقش تقنين دعم الدولة لخدمات الكهرباء والماء والمحروقات للحكومة

القطار البرلماني ينطلق بـ 4 لجان اليوم

◆ لجنة التحقيق البرلمانية في اختفاء الحاويات تجتمع بحضور الصباح وأبل

◆ «الحساب الختامي» تناقش ميزانيتي الإطفاء وهيئة القرآن الكريم والسنة وملاحظات ديوان المحاسبة

◆ «الصحية» تناقش مقترحات تعديل قانون العمل في القطاع الأهلي

ربيع سكر

ينطلق القطار البرلماني اليوم باجتماع 4 لجان، وتناقش لجنة الشؤون التشريعية والقانونية مجموعة من الاقتراحات بقوانين بشأن: تعديل بعض أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن اللمة المالية. وتعارض المصالح وقواعد السلوك العام والحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددى الجنسية. وتقنين دعم الدولة لخدمات الكهرباء والماء والمحروقات للجهات الحكومية وموظفيها.

وتناقش اللجنة تعديل بعض أحكام القانون رقم (19) لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات الغير حكومية. وإنشاء جامعة حكومية في محافظة مبارك الكبير أو الأحدي. وتعديل بعض أحكام القانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن الخدمة الوطنية العسكرية. وإنشاء مركز تنمية المعلم. وتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (17) لسنة 1959 بقانون إقامة الأجانب، والعلاج من الخارج. وتعديل بعض أحكام القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات والصغيرة والمتوسطة.

وتبحث لجنة الميزانيات والحساب الختامي مشروع ميزانية الإدارة العامة للإطفاء للسنة المالية 2017-2018. ومناقشة الحساب الختامي للإدارة العامة للإطفاء عن السنة المالية 2015-2016 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه. ومناقشة مشروع ميزانية الهيئة العامة

وعلومها.

وتناقش لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل الاقتراح بقانون بشأن إضافة مادة جديدة برقم (70مكررا) إلى القانون رقم (6) لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي. ومناقشة الاقتراح بقانون بتعديل المادة (70) من القانون رقم (6) لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي. ومناقشة الاقتراح بقانون تعديل الفقرة الأخيرة من المادة رقم (51) من القانون رقم (6) لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي.

بحضور كل من: وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية أو من ينوب عنها. ورئيس لجنة حقوق العاملين الكويتيين في القطاع الخاص. ورئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت. ورئيس الاتحاد العام لعمال الكويت. وتجتمع لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات للنظر والتحقيق في موضوع اختفاء الحاويات. بحضور: وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية. ووزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات.

للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما للسنة المالية 2017-2018. ومناقشة الحساب الختامي للهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما عن السنة المالية 2015-2016 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه. بحضور ممثلين كل من: – وزارة المالية. – ديوان المحاسبة. – جهاز المراقبين الماليين. – ديوان الخدمة المدنية. – الإدارة العامة للإطفاء. – الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية

رئيسة مكتب اللجنة أكدت الاستفادة من تجارب الدول العربية والأجنبية

الحميدي: اللجنة المالية تختص بمناقشة وصياغة كل القوانين المالية والاقتصادية

◆ الرئيس الغانم يتميز بعقلية شبابية ورغبة صادقة في التطوير ساهمت في إحداث نقلة نوعية في عمل اللجان

◆ خدمة «ساهم في التشريع» فكرة مبتكرة وبحاجة إلى المزيد من تفعيل الاعلامي



عبد الحكيم السبتي



علام الكندري



مرزوق الغانم



د.هالة الحميدي

عزى - ربيع سكر

وبيوان الخدمة ووزارة التجارة. وأفادت الحميدي بأن عمل مكتب اللجنة يختص بترتيب عقد الاجتماعات والتجهيز لها وإعداد التقارير والدعوات والتحضير للاجتماعات ودعوة الضيوف وتسجيل كل ما يدور في الاجتماعات في محاضر.

وبيئت أنه يتم أيضا تسجيل آراء أعضاء اللجنة والتعديلات التي أدخلوها ليتيم في النهاية إعداد تقرير يلخص كل ما تم ذكره ومناقشته.

وأشارت إلى أن عمل اللجنة يشمل جزءا فنيا بحثا وديقيا يتعلق بصياغة التشريع الذي يكون له جانب مالي واقتصادي حيث تقوم اللجنة بإعداد صياغة قانونية ذات طابع اقتصادي.

وقالت الحميدي إن اللجنة تعمل على الاستفادة من تجارب الدول العربية والأجنبية بالاطلاع على تجارب من سبقنا والاستفادة من ممارساتها لمعرفة الجوانب الإيجابية والسلبية وعرضها على أعضاء اللجنة.

وأكدت الحميدي أن اللجنة حريصة كل الحرص على أخذ آراء مؤسسات المجتمع المدني والجمعية الاقتصادية وغرفة التجارة بالإضافة الى الجهات المعنية بالجانب الاقتصادي. وذكرت أنه تم استطلاع آراء اتحاد المقاولين واتحاد الصناعات حول قانون المناقصات كما اطلعنا على آراء الشركات الاستثمارية أثناء

دراسة قانون الشركات. وعن أبرز القوانين المالية والتجارية قالت الحميدي إن اللجنة كان لها دور في المساهمة في عدد من القوانين مثل قانون المناقصات الجديد الذي أقر في 2016 وقانون الوكالات التجارية وهو من أهم القوانين التجارية التي قضت على الاحتكار وسمحت بتعدد الوكالات إضافة إلى قانون الشركات التجارية وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفيما يتعلق بالمواضيع المدرجة على جدول أعمال اللجنة كشفت الحميدي أن العمل جار على إعداد بعض القوانين مثل التركية السكانية والتأمينات الاجتماعية وإلغاء قانون زيادة تعرفه الكهرباء والماء وإلغاء زيادة أسعار المحروقات وتخفيض سن المتقاعدين.

وبيئت الحميدي أن اللجنة هي الجهة الوحيدة المعنية بتشكيل فرق عمل لدراسة بعض القوانين الكبيرة مثل قانون المناقصات الذي يضم 100 مادة وقانون (BOT) الذي يحقو على نحو 40 مادة.

وأضافت انه يتم أحيانا الاستعانة بمستشارين من خارج مجلس الأمة من مؤسسات المجتمع المدني والبلك الدولي لاستكمال مناقشة مشاريع قوانين. وعن خدمة (ساهم في التشريع) قالت الحميدي : إنها فكرة مبتكرة إلا انها بحاجة الى المزيد من تفعيل الاعلامي لإشراك أكبر عدد

من المواطنين في تقديم أفكار لقوانين جديدة. وذكرت الحميدي أن تفعيل الخدمة سيفتح آفاقا جديدة تمكن نواب الأمة من العمل على تقديم المزيد مشاريع بقوانين تعود فائدتها على الوطن والمواطنين.

وأضافت ان خدمة (ساهم في التشريع) كان لها دور في اصدار كل من قانون مكافأة نهاية الخدمة وقانون المناقصات وبعض القوانين الشعبية التي تهم المواطنين.

دور الغانم في تطوير اللجان

وأشادت الحميدي بدور رئيس المجلس مرزوق الغانم في تطوير عمل اللجان وذلك لما يتميز به من عقلية شبابية ورغبة صادقة في التطوير ساهمت في إحداث نقلة نوعية في عمل اللجان. وأوضحت أن الغانم ساهم في هذا التطور ودفع نحوه بخاصة بعد تجديده للاماء وهيكلته للإدارات كافة وتقييمه الوظيفي للموظفين الذي اعطاهم دافعا قويا للعمل وجعله مبادرين للتطوير.

ونطرق ت إلى إدارة الدعم الفني التي اعتبرتها بمثابة المرجع لأنها تملك جميع الاقتراحات والقوانين وتتابع عمل اللجان في حاله سقوط اقتراح أو قانون يتم التنبيه عنه إضافة الى مراجعة التقارير لغويا وقانونيا. وأشارت إلى أننا نطلق على إدارة الدعم الفني (العين الخارجية) التي تراقب كل شيء ليخرج بصورة متكاملة.